نائبة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا نجاة رشدي

إحاطة لمجلس الأمن حول سوريا

22 تشرين الأول/أكتوبر 2025

(ترجمة غير رسمية)

السيد الرئيس، (السفير فاسيلي نيبينزيا – روسيا الاتحادية)

1- يُشرفني أن أقدم إحاطتي لمجلس الأمن من دمشق. تحل هذا الشهر الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325، وهو إنجازٌ يُعيد التأكيد على الدور المحوري للمرأة في صنع السلام، ويُطالب بمشاركة متساوية لها، ويُشدد على حمايتها من العنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات. ولهذه المبادئ الأساسية صدىً عميقٌ في مستقبل سوريا بأسرها.

2- للمرأة السورية الحق في المشاركة الكاملة والهادفة في تقرير مستقبل بلدها. فقد ناضلت وضحّت من أجل البقاء والعدالة والمساواة على مدار أكثر من عقد من الصراع. وقد أقرّ الرئيس الشرع بذلك في يناير/كانون الثاني، حين قال، وأقتبس: "إن سوريا تحررت بفضل الشهداء، والمعتقلين والمعتقلات، والمعذبين والمعذبات، والمفقودين والمفقودات، وأمهاتهم المفجوعات، وعائلاتهم الثكلى، بفضل تضحياتهم وتضحياتكم جميعاً".

3- وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، انضمت النساء السوريات إلى الاحتفالات بحقبةٍ جديدة، طامحاتٍ إلى تجاوز الصعاب، ومطالباتٍ بمسارٍ مستدام نحو سيادة القانون والمساواة الفعلية – ومستقبل سياسي تُساهم النساء السوريات في تشكيله وقيادته، وبسلطةٍ حقيقية في صنع القرار. وقد استبشر الكثيرون عندما سمعوا الرئيس الشرع في يناير/كانون الثاني يقول إنه سيعمل على "تشكيل حكومة انتقالية شاملة تُعبّر عن تنوع سوريا برجالها ونسائها وشبابها، وتتولى بناء مؤسسات سوريا الجديدة حتى نصل إلى مرحلة انتخابات حرة ونزيهة".

4- خلال الأشهر العشرة التي تلت ذلك، استمرينا في التواصل مع وإشراك النساء السوريات من مختلف الخلفيات والمناطق والتوجهات. من الواضح أنهن لا يُشكلن كياناً واحداً، وأن آراؤهن

متباينة. لكن الشعور السائد لدى العديد من النساء السوريات هو أن عملية الانتقال السياسي ونتائجها الأولية لم ترق إلى مستوى توقعاتهن والالتزامات التي تم التعهد بها.

5- خلال الشهر الحالي، انتُخبت ست نساء لعضوية مجلس الشعب من أصل ١١٩ مقعداً تم التنافس عليها، وهو ما يعكس أن العملية الانتخابية اتسمت بتمثيل غير عادل للنساء منذ البداية، وهو الأمر الذي كان من الممكن تفاديه. وشغلت النساء منصبين من أصل أحد عشر عضواً في اللجنة العليا للانتخابات، و١٠٪ من أعضاء اللجان الفرعية البالغ عددهم ١٨٠، و١٣٪ من المرشحين البالغ عددهم ١٤٠٠ مرشح، و١٨٪ من الناخبين البالغ عددهم ٦٠٠٠ ناخب. وقد أشارت اللجنة العليا للانتخابات نفسها إلى أن "نسبة تمثيل النساء لا تتوافق مع الدور المجتمعي والسياسي الذي لعبته المرأة السورية منذ فترة طويلة". وبينما يُرجح تمثيل المزيد من النساء في مجلس الشعب من خلال تعيينات رئاسية، تتوقع النساء السوريات، ويُطالبن بانتخابات مستقبلية مصممة لحماية حقهن المشروع في المشاركة وتعظيم فرص تمثيلهن.

6- أؤمن إيماناً راسخاً بأن نساء سوريا ما زلن أعظم ثروة لهذا البلد. فهن لا يزلن منخرطات في عملية الانتقال السياسي، ويرغبن في مزيد من المشاركة – على نطاقٍ أوسع بكثير. وأتطلع إلى جهد وتركيز جماعي ومتجدد من الجميع لضمان تلبية مطالبهن وتوقعاتهن مع تقدم عملية الانتقال. ونحث على أن يشمل ذلك تدابير واستراتيجيات أوضح لمنع اقصاء النساء من الأدوار القيادية، وموقفاً قانونياً وسياسياً أقوى ضد التمييز، وتحركاً حكومياً لضمان الحماية من التحرش والتهديد والعنف. فلا بديل عن مناصرة المرأة السورية لحقوقها وحقوق الآخرين.

السيد الرئيس،

7- أُجريت الانتخابات غير المباشرة لمجلس الشعب الانتقالي في ٥ أكتوبر/تشرين الأول. وقد عقدت الانتخابات في أجواء سلمية إلى حدٍّ كبير، وبدا أنها منظمة، على الرغم من وقوع حوادث عنف مرتبطة بالانتخابات في الأيام السابقة، بما في ذلك مقتل أحد المرشحين في طرطوس. ويمثل إنشاء هيئة تشريعية انتقالية أمراً بالغ الأهمية لمعالجة القضايا القانونية والمؤسسية الملحة خلال الفترة الانتقالية، بما في ذلك إطار المشاركة السياسية والمدنية.

8- وفي حين لم يكن هناك طلب للمساعدة الانتخابية، ولم تشارك الأمم المتحدة في العملية الانتخابية، فقد قدمنا النصح على مدى عدة أشهر بضرورة اعتماد الشفافية والشمولية في العملية

الانتخابية لضمان تمثيل كافة المكونات – مذكرين بالرسائل التي نقلتها لنا السلطات الانتقالية بأن هذه العملية ستكون الفرصة لمعالجة الفجوات التي شابت الخطوات السابقة التي تم اتخاذها في مسار الانتقال السياسي.

9- لقد لاحظنا أن ستة مقاعد من أصل 119 مقعداً فازت بها النساء، وأن تمثيل النساء على مدار العملية كان ضعيفاً.

10- علاوة على ذلك، ومع وجود مسيحي واحد، وثلاثة إسماعيليين، وثلاثة علويين، وأربعة أكراد، وعدم وجود أي تمثيل درزي من بين الأعضاء الـ ١١٩ المنتخبين حتى الآن، أقرت اللجنة العليا للانتخابات بشكلٍ علني بضرورة تحسين تمثيل المكونات. كما انتقد بعض من محاورينا السوريين هذا الجانب وغيره من الجوانب التي يعتبرونها نقصاً في التمثيل.

11- ننتظر قيام الرئيس الشرع بتعيين ثلث المقاعد المتبقية من أصل ٢١٠. كما ندرك أن التصويت على ثلاثة مقاعد أخرى سيُجرى في دوائر بمحافظتي الحسكة والرقة هذا الأسبوع، إلا أن ١٨ مقعداً ستبقى شاغرة في دوائر أخرى في شمال شرق سوريا والسويداء.

12- في اجتماعاتنا مع المحاورين السوريين، كان هناك قبول واسع بضرورة إجراء ترتيبات انتخابية مؤقتة، في الوقت الذي تمنع فيه التحديات المتعلقة بالتسجيل المدني والتوثيق من إجراء انتخابات مباشرة. ومع ذلك، فقد سمعنا انتقادات متواصلة من بعض السوريين لما يصفونه بأنه عملية متسرعة، مع غموض في صنع القرار، وتغييرات في اللحظات الأخيرة في الإجراءات القانونية، وضعف في المشاركة الشعبية. تُعدّ الانتخابات أحد الأمور الجوهرية في المرحلة الانتقالية، وتتطلب تخطيطاً مسبقاً كبيراً وتفاعلاً مع جميع قطاعات المجتمع. لذلك، من المهم أن تبدأ السلطات السورية والمجتمع المدني قريباً في استخلاص الدروس المستفادة لتحديد مسار شامل لإجراء أي انتخابات مستقبلية. والأمم المتحدة على استعداد لدعم هذا العمل.

السيد الرئيس،

13- لا تقل الجوانب الاقتصادية للانتقال السياسي أهميةً عن الجوانب السياسية، بل إنها الشاغل الأساسي لملايين السوريين. فالآثار الكارثية لأربعة عشر عاماً من الصراع، وأكثر من نصف قرن من الدكتاتورية تفرض تداعيات وقيوداً كبيرة. ولنجاح هذا الانتقال السياسي، يتطلب الأمر دعماً ملموساً وضخماً من المجتمع الدولي.

14- لكي أكون واضحةً تماماً: يجب رفع العقوبات، على نطاق أوسع وأسرع لإعطاء هذه المرحلة الانتقالية فرصة للنجاح. كما أن تخفيف القيود المفروضة على التصدير أمرُ ضروري، بما في ذلك طمأنة الحكومات للبنوك والشركات بأن التعامل مع سوريا أمر قانوني ويستحق المخاطرة. نرحب بمناشدة الحكومة الأمريكية لإلغاء قانون قيصر، ونتابع عن كثب تطورات العملية التشريعية في الولايات المتحدة في هذا الصدد، مما قد يمهد الطريق لتجدد الاستثمار الأجنبي وإعادة الإعمار.

15- ولكن من المهم أيضاً لتحقيق هذه الأهداف توفير بيئة مواتية للاستثمار، بما في ذلك التقدم في الإصلاحات الداخلية والخطوات الانتقالية التي تعزز ثقة المستثمرين والمانحين بالسلطات الانتقالية.

السيد الرئيس،

16- بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى خطواتٍ واضحة على طريق المساءلة، والعدالة الانتقالية، والتقدم في ملف المفقودين. وقد شكلت السلطات المؤقتة لجاناً وطنية للعمل على هذه القضايا، والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة وفقاً لما تقتضيه الحاجة. علاوة على ذلك، نؤكد مجدداً على دعوتنا لنشر نتائج تحقيق اللجنة الوطنية للتحقيق وتقصي الحقائق في أحداث الساحل السوري في مارس/آذار، واتخاذ إجراءات المتابعة بشأنها – وهي خطوة ضرورية ليشعر الجميع في سوريا بأن الإفلات من العقاب ومنع تكرار هذه الأحداث قيد المعالجة.

السيد الرئيس،

17- شهد هذا الشهر تجدد الاضطرابات في شمال شرق سوريا، مع اندلاع اشتباكات عنيفة بين القوات التابعة للسلطات الانتقالية وقوات تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في مدينة حلب. وتُبرز هذه الأحداث هشاشة الوضع الأمني والمرحلة الانتقالية في سوريا.

18- لكن لحسن الحظ، تُظهر هذه الأحداث أيضاً عن الرغبة المستمرة لدى جميع الأطراف السورية في خفض التصعيد والعودة إلى الحوار. نُرحب في هذا الصدد باجتماع الرئيس الشرع وعدد من الوزراء مع قيادة قوات سوريا الديمقراطية في دمشق، بعد يوم واحد فقط من اندلاع

العنف، حيث تم الاتفاق على وقفٍ شامل لإطلاق النار. كما نرحب بالمحادثات الفنية التي عُقدت في الأسبوع التالي بين وزارتي الداخلية والدفاع وممثلي قوات سوريا الديمقراطية، والتي تناولت العناصر الرئيسية للاندماج العسكري المتضمنة في اتفاق ١٠ مارس/آذار. ونأمل أن تتحلى جميع الأطراف بروح التوافق- عسكرياً وسياسياً - لتنفيذ اتفاق ١٠ مارس/آذار بالكامل.

السيد الرئيس،

19- لا يزال الوضع في السويداء هشاً، مع وقوع اشتباكات متفرقة على أطراف المحافظة. ونرحب مجدداً بالجهود المشتركة التي تبذلها الولايات المتحدة والأردن والسلطات السورية الانتقالية لمعالجة الأزمة في السويداء، بما في ذلك من خلال تفعيل خارطة الطريق الصادرة في ١٦ سبتمبر/أيلول. ونشجع جميع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة للمضي قدماً، لا سيما فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة الأولية. وتُشكل الزيارات الأخيرة للجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة إلى السويداء تطوراً مرحباً به.

من الضروري أن يحافظ أي حلٍ مقترح على سيادة سوريا، ووحدتها، واستقلالها، وسلامة أراضيها، وأن يُعالج المخاوف الحقيقية التي يشعر بها الدروز بشأن سلامتهم وحقوقهم الإنسانية، ومشاركتهم السياسية في مستقبل سوريا. كما يجب مراعاة مخاوف البدو أيضاً. ونناشد جميع الأطراف الخارجية والسورية بتجنب التصريحات أو الأفعال التي قد تُشكل تهديداً للسيادة السورية، وبحماية المدنيين.

20- إن استمرار التدخل الخارجي في سوريا أمر غير مقبول. ويجب وقف التوغلات الإسرائيلية المستمرة في جنوب سوريا. ندعو إلى الاحترام الكامل لسيادة سوريا، واستقلالها، وسلامة أراضيها. وندعو الأطراف إلى الاحترام الكامل لبنود اتفاقية فك الاشتباك لعام ١٩٧٤، والامتناع عن أي أعمال قد تُعرّض وقف إطلاق النار للخطر. إن استمرار الحوار بين سوريا وإسرائيل أمرٌ مُشجع، ونأمل أن يُفضي إلى نتائج ملموسة. فالانخراط الدولي والإقليمي القوي أمر ضروري.

السيد الرئيس،

21-ما زلنا في المراحل الأولى من عملية انتقالية تمتد لخمس سنوات. خلال الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، التقى الأمين العام بالرئيس الشرع، وأطلع على الخطوات الرئيسية التي تم اتخاذها على مسار الانتقال السياسي. كما شدد على أهمية دفع هذه العملية قدماً من خلال حوار شامل ومشاركة واسعة النطاق. وشدد على أهمية تعزيز سيادة سوريا وسلامة أراضيها. وناقش الأمين العام والرئيس الشرع سبل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة وسوريا.

22- الأمم المتحدة على استعداد لمرافقة السلطات والشعب السوري في المراحل القادمة وصولاً لسوريا آمنة، تشمل الجميع وتكون وطناً مزدهراً للجميع.

شكراً السيد الرئيس.